الطريق لبناء الدولة (النموذج الأفغاني)

ماهر الكبيجي

باحث في الاقتصاد الإسلامي

في ظل النظام النقدي العالمي القائم، تمنع ندرة النقود من تحقيق التنمية الاقتصادية، وتشكل القروض والمنح المصدر الرئيسي لتوفير النقود. لكن؛ إن غرقت أفغانستان في بحر الديون والمنح فإنها تفقد سيادتها واستقلالها.

تقدم هذه الورقة نظاما يختلف عن النظام الاشتراكي الذي خبا أفله وعن النظام الرأسمالي الذي مازال مهيمنا على الاقتصاد العالمي. تعرض هذه المقالة نظاما يُمكّن الدولة من توفير النقود المحلية، والتخلص من الديون بالعملة المحلية، وتجنب الوقوع في مصيدة الديون بالعملات الأجنبية.

وهي ليست مجرد حل نظري بل تعرض حلا عمليا يمكن تطبيقه مستندا إلى خبرة مصرفية طويلة وإيمان مطلق بالشريعة الإسلامية الغراء.

ولا يعني ذلك اعتبار النظام المقترح بمثابة نظام إسلامي مالم يتم مراجعته والموافقة عليه من قبل ذوي الاختصاص.

لقد فشلت الأنظمة الاقتصادية القائمة في تحقيق الرخاء الذي يمثل الهدف الرئيسي والنهائي للنظام الاقتصادي القويم، فعدم الاستقرار ونمو معدلات التضخم وتركّز الثروة هي المعالم الرئيسية للاقتصاديات المعاصرة. ذلك أنه بخلاف الأنظمة الاجتماعية الأخرى، تعد المغالطات في الفكر الاقتصادي الأساس الذي ترتكز إليه الأنظمة الاقتصادية القائمة.

تتألف المقالة من أربعة أقسام: الأول يوضح المغالطات في الفكر الاقتصادي القائم. ويقدم الثاني النظام المالي المقترح. أما الثالث فيعرض بديلا للعملة العالمية. أما القسم الأخير قبل الخاتمة فسيتم شرح كيف يمكن لأفغانستان مواجهة التحديات القائمة.

القسم الأول: المغالطات في الفكر الاقتصادي

يوجد في الاقتصاديات المعاصرة نوعين من الأنشطة الاقتصادية:

- أنشطة إنتاجية تشير إلى الأنشطة الخاصة بإنتاج الثروة، إذ تضيف الأنشطة الإنتاجية قيمة إلى الناتج القومي عن طريق تحويل المدخلات في الإنتاج من مواد خام ومصنعة وقابلة للتسويق وجهود عضلية وعقلية وخدمات متنوعة إلى سلع وخدمات معدة للاستهلاك. وتهدف الأنشطة الإنتاجية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية التي تمثل هدف النظام الاقتصادي القويم.
- أنشطة مالية تشير إلى المعاملات التضخمية تشمل الإقراض بفائدة والمضاربات والضرائب والفساد المالي.

تهدف الأنشطة المالية إلى توفير النقود، إذ تزيد البنوك من عرض النقد من خلال عملية خلق النقود التي بمقتضاها تتحول القروض إلى ودائع عندما يودع المقترض قيمة القرض في بنك. وتلعب الأنشطة المالية دورا هداما في الاقتصاديات المعاصرة لأنها تخلق التضخم.

ترتكز الحسابات القومية على فرضيات هي:

- كل مبيعات الناتج القومي مدفوعة الثمن.
- كل الدخل القومي يستعمل لشراء الناتج القومي.
- الدخل القومي يمثل حلقة الوصل بين الناتج القومي والإنفاق القومي.

وعليه فقد وضعت معادلة توازن الحسابات القومية؛

الناتج القومي = الدخل القومي = الإنفاق القومي

حيث؛ يمثل الناتج القومي القيمة المضافة في كل المجتمع وهي تشكل المبيعات النهائية، ويشير الدخل القومي إلى مجموع جميع أنواع الدخول التي يتسلمها أفراد المجتمع، ويعبر الإنفاق القومي عن مجموع المشتريات من السلع النهائية. وتبعا لذلك، فقد وضعت معادلة النظرية الكلاسيكية لكمية النقود؛

الناتج القومي = حجم النقود

أو

الناتج القومي = كمية النقود × معدل دوران النقود

حيث؛ يشير معدل دوران النقود إلى عدد المرات التي تستخدم فيها الوحدة النقدية في التداول.

وعليه، تلتزم البنوك المركزية بإصدار كمية النقود آخذة بعين الاعتبار نمو الناتج القومي. لكن الدخل القومي يتضمن دخولا إضافية ليس لها علاقة بالإنتاج. تشمل: الضرائب التي تحصلها الدولة، والفوائد

ومصاريف التمويل التي يتقاضاها المقرضون، والأرباح التي يحققها المضاربون، والمكاسب غير المشروعة التي يجنيها المفسدون.

علاوة على ذلك، فإن الناتج القومي يعتبر أن المبيعات بالدين من السلع المحلية مدفوعة نقدا، بينما لا يشمل المبيعات من المستوردات ولا تكاليف الخدمات الحكومية.

لذلك، كان على الدولة توفير النقود اللازمة لدفع الفرق الذي يمثله زيادة الدخل القومي على الناتج القومي. فتضطر الدولة إلى فرض أنواع مختلفة من الضرائب، وتشجع البنوك والأسواق المالية لاستقطاب المدخرات، وتقترض من الدائنين (كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك الكبرى)، أو تطلب المنح من الدول الغنية.

ونتيجة ذلك تتصاعد الديون العامة والفساد المالي وتفقد الحكومات سيادتها واستقلالها، إذ يصبح كبار المدخرين والدائنين والمانحين هم الحاكم الفعلي والحقيقي فوق الحكومة.

ويترتب على توفير النقود زيادة عرض النقود، فتنخفض القوة الشرائية للوحدة النقدية؛ فينعكس هذا الانخفاض على ارتفاعٍ مساوٍ للمستوى العام للأسعار، ويرتفع سعر السوق للناتج القومي.

فإذا كان الناتج القومي بسعر السوق الحقيقي ٣ بليون وحدة نقدية، فبارتفاع الدخل القومي إلى ٥ بليون وحدة نقدية، تنخفض القوة الشرائية للنقود نتيجة زيادة عرض النقود، مما يرفع المستوى العام للأسعار، فيصبح سعر الناتج القومي بسعر السوق الجاري ٥ بليون وحدة نقدية، والفرق تضخم مفتعل.

إن التضخم هو الشيطان الذي يتسبب في معظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويساعد التضخم في تركز الثروة في أيدي قليلة وبانفجار الأزمات المالية. وحيث لا تكون القوة الشرائية للنقود ثابتة، فإنها تعد سلعة تولد دخلا، وتتغير وظيفتها فتفقد مصداقيتها في تقييم السلع وأمانتها في تخزين القيم.

ولمحاولة تجنب تفاقم التضخم حتى لايؤدي إلى انهيار اقتصاد الدولة، تعمد السياسات النقدية المعاصرة إلى التحكم في كمية النقود المعروضة، فيقوم البنك المركزي باتخاذ إجراءات مالية مثل تعديل سعر الفائدة ومعدل الخصم ومعدل السيولة في البنوك، وتقوم الدولة بإجراءات حكومية مثل الرقابة على الأسعار والأجور والإنفاق الحكومي والضرائب.

وحيثما يحد التضخم من الوصول إلى النمو الاقتصادي المطلوب، فما على الدولة إلا أن تقبل بأعلى معدل ممكن من الإنتاج مقابل أقل معدل ممكن من التضخم.

القسم الثاني: تقديم نظام نقدي بديل

النظام النقدي المقترح نظام متكامل فهو يحل محل الأنظمة الاقتصادية القائمة والتي تشمل النظام النقدي ونظام إعادة توزيع الدخول ونظام التمويل.

أهداف النظام المقترح:

الإنتاج

- إشباع حاجات أفراد المجتمع.
- خفض معدل البطالة.

التبادل

- توفير كمية النقود التي تعادل المدفوعات للمبيعات من المنتجات المحلية والمستوردة.
- تحقيق ثبات القوة الشرائية للنقود.

إعادة توزيع الدخل القومي

- تأمين حق كل فرد في العيش بأفضل من مستوى معيشة معيارية معينة.
- تأمين حق الدولة في تغطية تكاليف خدماتها.

مرتكزات النظام المقترح:

- التخلص من النشاط المالي التضخمي، فيمتنع افتعال التضخم.
- تثبيت القوة الشرائية للنقود المعاصرة بالعملة المحلية، وذلك لحفظ حقوق أصحاب النقود.
- الاعتماد على تمويل رأس المال بديلا عن الاقتراض، فيحد من ارتفاع أسعار المنتجات.
- فرض ضريبة لإعادة توزيع الدخل القومي فيحد ذلك من تركز الثروة.
- تغطية عجز ميزانية الدولة من قبل المواطنين فتستمر الخدمات الحكومية.
- تجنب التدخل في نظام السوق الطبيعي، فتتحقق حرية السوق.
- تحديد الملكية العامة والخاصة بما تقتضيه مصلحة المجتمع والفرد.

آخذين بعين الاعتبار أن النقود هي مجرد وسيط لتبادل السلع والخدمات، فللتخلص من النشاط المالي والتضخم المفتعل، فإن الحسابات القومية يجب أن ترتكز على معادلة توازن مختلفة؛

المدفوعات للمبيعات = الدخل القومي = الإنفاق القومي

فتكون معادلة التوازن النقدي:

المدفوعات للمبيعات = كمية النقود × معدل دوران النقود

وبذلك يمكن للدولة توفير نقود بما يعادل احتياجات المجتمع لتسديد أثمان المبيعات من المنتجات المحلية والمستوردة. ويتطلب تحقيق ذلك تحول النظام الاقتصادي التضخمي القائم الذي يشمل النشاطين الإنتاجي والمالي إلى نظام إنتاجي يقوم على النشاط الانتاجي وحده.

التحول إلى نظام إنتاجي يتطلب مراقبة حركة النقود بدل مراقبة كمية النقود، وذلك من أجل تحديد وربط نمو عرض النقود بنمو المدفوعات للمبيعات.

ولكن تفلت النظام النقدي القائم لا يسمح بمراقبة حركة النقود حيث يصدر النقود البنك المركزي وجميع البنوك، والنقود إما ورق بنكنوت أو من عملات معدنية أو ودائع في مختلف البنوك، والنقود يجرى تداولها بين الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة والحكومة ومنها ما يخزن ومنها ما يهرب للخارج.

النظام المالي القائم النظام المالي المقترح

المتطلبات

يقوم النظام المقترح على التخلص من جميع البنوك والأسواق المالية، ومنع التعامل بغير الوحدات النقدية المحلية في الدولة، ثم تغيير وظيفة البنك المركزي؛

- البنك المركزي وحده يقدم الخدمات المصرفية بالعملات المحلية والأجنبية.
- البنك المركزي وحده من خلاله يتم تداول النقود بالعملة المحلية عن طريق التحويلات فيما بين الحسابات في البنك المركزي.

ومن الضروري أن يتوفر لدى كل بائع جهاز قراءة البطاقات مع ارتباطها بالبنك المركزي.

التطبيق العملي

- يستدعى البنك المركزي جميع النقود بالعملة المحلية لإلغائها، ويأمر البنوك بتحويل جميع الودائع المصرفية التي لديها إليه، وكذلك جميع الالتزامات التي على مدينيهم مع وثائقها.

تسجل النقود والودائع بالعملة المحلية لدى البنك المركزي في حسابات ودائع جارية حرة بدون فوائد بأسماء أصحابها. تكون مجموعة حسابات كل فرد أو مؤسسة بمثابة سجل كامل عن المقبوضات والمدفوعات يساعد في الدراسات الائتمانية ومكافحة الفساد المالي والعمليات غير المشروعة والتهرب الضريبي والسرقات.

تسجل الالتزامات في حسابات قروض بأسماء أصحابها وبالشروط نفسها لحين تسديدها من قبلهم.

- يسدد البنك المركزي الدين العام بالعملة المحلية، ويسجل قيمته لحسابات ودائع الدائنين.
- للبنك المركزي أن يستعمل غطاء العملة لتسديد الدين العام بالعملات الأجنبية.
- يصدر البنك المركزي للمستهلكين بطاقات ذكية مدفوعة مسبقا لدفع مصاريفهم النثرية.
- يراقب البنك المركزي حركة العملات الأجنبية (كما هو موضح لاحقا).
- يوفر البنك المركزي النقود اللازمة للتمويل دون مساس بالودائع؛
- يصدر البنك المركزي للأفراد بطاقات ائتمانية بدون فوائد لتشجيعهم على الاستهلاك.

وتقيد قيمة مستهلكاتهم للبائعين على أن تسدد على أقساط من قبل حملة البطاقات.

- يمنح البنك المركزي لحساب خزينة الحكومة، وهو الحساب الوحيد باسم جميع أجهزة الدولة، جاري مدين بدون فوائد يسدد بنهاية كل عام عند إعادة توزيع الدخل القومي (كما هو موضح لاحقا).
- يمول البنك المركزي أي عجز في التدفقات النقدية للأنشطة الإنتاجية للأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة عن طريق المشاركة الجارية والمشاركة المتناقصة (كما هو موضح لاحقا).

مراقبة العملات الأجنبية

- يعلن البنك المركزي سعر الصرف يوميا. حيث أن القوة الشرائية للوحدة النقدية المحلية ثابتة، وأن الدولار الأمريكي حاليا هو عملة التقييم المعتمدة عالميا، يتغير سعر صرف الوحدة النقدية المحلية بالنسبة للدولار الأمريكي بحسب تغير الأخير بالنسبة للعملات الأخرى.
- تمنع المضاربات والمعاملات المستقبلية في الأسواق السوداء المحلية.
- يعتمد البنك المركزي طريق المشاركة المتناقصة لتمويل العمليات الأجنبية.
- تضع الحكومة حدودا لاستعمالات العملات الأجنبية.
- تشجع الحكومة الصادرات.
- تراقب الحكومة أسعار الصادرات والمستوردات.

إعادة توزيع الدخل القومي

يعتقد الاقتصاديون أن فرض الضرائب وأنظمة التقاعد والتأمين الاجتماعي بالإضافة إلى البرامج الاجتماعية هي أفضل السبل لإعادة توزيع الدخل القومي، لكن الدول لم تتمكن من القضاء على ظاهرة الفقر، بل على العكس فإن مستوى الفقر في تصاعد.

الطريقة المقترحة لإعادة توزيع الدخل القومي

- تؤمم الدولة جميع الممتلكات الخاصة التي لا يجري استغلالها لمعيشة الفرد أو عمله خلال فترة معينة (مثلا ٣ سنوات).
- تمنع الدولة التدخل في مجريات السوق الطبيعي وتشجع المنافسة الحرة فيه.
- تلتزم الدولة بتقديم جميع الخدمات الصحية والتعليمية لأفراد المجتمع مجانا.
- يوزع عجز ميزانية الدولة بالتساوي على جميع المواطنين من الأفراد بنهاية كل عام.
- تحدد الدولة سنويا مقدار تكاليف المعيشة المعيارية للفرد بما يعادل كلفة الطعام والشراب والسكن والملابس والتنقلات والاتصالات والترفية بالإضافة إلى حصة الفرد في عجز ميزانية الدولة.
- يلتزم كل فرد، أو مؤسسة خاصة، أو مؤسسة عامة أو شركة؛ بتقديم إقرار ضريبي موقع يبين فيه صافي الدخل خلال السنة مع مراعاة:
  - عدم تخفيض الدخل بتكاليف المعيشة أو بالخدمات المجانية.
  - تكاليف المعيشة لغير الأفراد = ٠.

- حصة غير الأفراد في عجز موازنة الدولة = ٠ .
- مراجعة تقارير الضريبة واعتماد صحتها .

- الضرائب التي تستوفي من الأجانب بالعملة المحلية تحفظ لتجنب الكوارث والطوارىء .
- يمكن تعديل أسلوب إعادة توزيع الدخل القومي ليكون باعتبار الأسرة بدل الفرد .

الضريبة = مجموع العجز ÷ مجموع الفائض = ٢٠٪								
الدخل بعد الضريبة	لحساب الفقير	خزينة الدولة	ضريبة الغني	فائض في الدخل	عجز في الدخل	تكاليف المعيشة	صافى الدخل	تقرير ضرائب
٩٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠			٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	فرد
٩٦٤٠		١٠٠٠	١٦٠	٨٠٠		١٠٠٠٠	١٠٨٠٠	فرد
٩٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠	٠		٨٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠	فرد
٩٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠	٠		٧٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠	فرد
١٧٠٠٠		١٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	فرد
٧١٣٦٠		٠	١٧٨٤٠	٨٩٢٠٠		٠	٨٩٢٠٠	شركة
١٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	مجموع

المشاركة الجارية

- ينظم عقد المشاركة الجارية العلاقة بين البنك المركزي والشركاء الآخرين. فقد لا يشارك أحد الشركاء أو بعضهم برأسمال مستثمر، وإنما يقدمون جهدا أو معرفة أو مهارات أو مراقبة، فهم شركاء غير مستثمرين.
  - قد تقبل بضاعة أو خدمات؛ كرأسمال فتقيّم بسعر السوق الجاري .
  - إذا كان بيع صافي الموجودات يتم نقدا بنهاية تنفيذ عملية التمويل، فللبنك المركزي إصدار أسهم غير قابلة للتداول تباع للمواطنين، بوصفهم مستثمرون، قبل بداية الاستثمار .
  - البنك المركزي شريك يراقب العمل، ومستثمر يغطى العجز في التدفقات النقدية .
  - يبين العقد رأسمال كل من المستثمرين الآخرين، مع طريقة وتواريخ دفعه .
  - يبين العقد حصة كل شريك أو مستثمر، بما في ذلك البنك المركزي، مقابل جهده (إن وجد) كنسبة من الربح (إن وجد) .

- تتم التصفية ببيع صافي الأصول.
- تكون المحاسبة على الأساس النقدي، وتحسب الأرباح أو الخسائر عند التصفية.
- في حالة الربح:
  - تقيد الأرباح مقابل الجهد لحسابات كل من مستحقيها لدى البنك المركزي.
  - يوزع صافي الربح على المستثمرين كل بحسب أعداد رأس المال المستثمر.
  - تمثل أعداد رأس المال المستثمر قيمة رأس المال المستثمر لمدة يوم واحد مما يمكن من تحقيق التوزيع العادل في حال اختلاف تواريخ دفع رؤوس الأموال. وهي طريقة معروفة ومعمول بها في البنوك التقليدية لحساب الفوائد وفي البنوك الإسلامية لحساب أرباح المودعين. الوديعة بمبلغ ١٠٠ وحدة نقدية لمدة ٣٠ يوم = الوديعة بمبلغ ٣٠٠٠ وحدة نقدية لمدة يوم واحد.
  - يقيد لحساب كل مستثمر لدى البنك المركزي قيمة الرصيد النهائي لرأسماله مضافا إليه ربح رأسماله.
- في حالة الخسارة:
  - لا تدفع الأرباح مقابل الجهد.
  - توزع إجمالي الخسارة على المستثمرين كل بحسب أعداد رأس المال المستثمر، كما في حالة الربح.
  - يقيد لحساب كل مستثمر لدى البنك المركزي قيمة الرصيد النهائي لرأسماله منقوصا منه خسارة رأسماله.

مثال: حالة الربح (جميع الأرقام بالوحدات النقدية)

المعطيات

رأس المال الابتدائي:

المستثمر (١) = ٥٠,٠٠٠، المستثمر (٢) = ٢٥,٠٠٠، المستثمر (٣) = ٠

الربح مقابل الجهد: ١٪ من الربح للبنك المركزي، ٥٪ من الربح للشريك (٣).

رصيد رأس المال النهائي:

المستثمر (١) = ٧٠,٠٠٠، المستثمر (٢) = ٣٠,٠٠٠

رصيد حساب عملية التمويل النهائي = ٢٠٠,٠٠٠ .

إجمالى الربح = ١٠٠,٠٠٠ .

ملاحظة: رصيد حساب عملية التمويل النهائي = ٧٠,٠٠٠ + ٣٠,٠٠٠ + ١٠٠,٠٠٠ .

أعداد رأس المال اليومية:

البنك المركزي = ١,٠٠٠,٠٠٠، المستثمر (١) = ٧,٠٠٠,٠٠٠، المستثمر (٢) = ٢,٠٠٠,٠٠٠

الحل

الربح مقابل الجهد: للبنك المركزي = ١٠٠,٠٠٠ X ١٪ = ١,٠٠٠ .

يقيد ١,٠٠٠ لحساب الإيرادات لدى البنك المركزي.

الربح مقابل الجهد: للشريك (٣) = ١٠٠,٠٠٠ X ٥٪ = ٥,٠٠٠ .

يقيد ٥,٠٠٠ لحساب الشريك (٣) لدى البنك المركزي.

صافي الربح = ١٠٠,٠٠٠ – (١,٠٠٠ + ٥,٠٠٠) = ٩٤,٠٠٠ .

إجمالى الأعداد = (١,٠٠٠,٠٠٠ + ٧,٠٠٠,٠٠٠ + ٢,٠٠٠,٠٠٠) = ١٠,٠٠٠,٠٠٠ .

ربح رأسمال البنك المركزي = ٩٤,٠٠٠ X ١,٠٠٠,٠٠٠ ÷ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ = ٩,٤٠٠ .

يقيد ٩,٤٠٠ لحساب خزينة الدولة لدى البنك المركزي.

ربح رأسمال الشريك (١) = ٩٤,٠٠٠ X ٧,٠٠٠,٠٠٠ ÷ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ = ٦٥,٨٠٠ .

يقيد (٦٥,٨٠٠ + الرصيد النهائي لرأسماله البالغ ٧٠,٠٠٠) = ١٣٥,٨٠٠ لحساب ودائع الشريك (١) لدى البنك المركزي.

ربح رأسمال الشريك (٢) = ٩٤,٠٠٠ X ٢,٠٠٠,٠٠٠ ÷ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ = ١٨,٨٠٠ .

يقيد (١٨,٨٠٠ + الرصيد النهائي لرأسماله البالغ ٣٠,٠٠٠) = ٤٨,٨٠٠ لحساب ودائع الشريك (٢) لدى البنك المركزي.

مجموع المبالغ المقيدة للحسابات = ١,٠٠٠ + ٥,٠٠٠ + ٩,٤٠٠ + ١٣٥,٨٠٠ + ٤٨,٨٠٠ = ٢٠٠,٠٠٠ = الرصيد النهائي لحساب عملية التمويل لدى البنك المركزي.

يغلق حساب التمويل.

مثال: حالة الخسارة (جميع الأرقام بالوحدات النقدية)

المعطيات

رأس المال الابتدائي :

المستثمر (١) = ٧٠,٠٠٠، المستثمر (٢) = ٢٠,٠٠٠، المستثمر (٣) = ٠

الربح مقابل الجهد : ١٪ من الربح للبنك المركزي، ٥٪ من الربح للشريك (٣) .

رصيد رأس المال النهائي : المستثمر (١) = ٧٠,٠٠٠، المستثمر (٢) = ٢٠,٠٠٠

رصيد حساب عملية التمويل النهائي = ٣٠,٠٠٠ .

إجمالى الخسارة = ٦٠,٠٠٠ .

ملاحظة : رصيد حساب عملية التمويل النهائي = ٧٠,٠٠٠ + ٢٠,٠٠٠ – ٦٠,٠٠٠

أعداد رأس المال اليومية :

البنك المركزي = ١,٠٠٠,٠٠٠، المستثمر (١) = ٧,٠٠٠,٠٠٠، المستثمر (٢) = ٢,٠٠٠,٠٠٠

الحل

لا تدفع الأرباح مقابل الجهد .

إجمالى الأعداد = (١,٠٠٠,٠٠٠ + ٧,٠٠٠,٠٠٠ + ٢,٠٠٠,٠٠٠) = ١٠,٠٠٠,٠٠٠ .

خسارة رأسمال البنك المركزي = ٦٠,٠٠٠ X ١,٠٠٠,٠٠٠ ÷ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ = ٦,٠٠٠ .

يقيد ٦,٠٠٠ على حساب خزينة الحكومة لدى البنك المركزي .

خسارة رأسمال المستثمر (١) = ٦٠,٠٠٠ X ٧,٠٠٠,٠٠٠ ÷ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ = ٤٢,٠٠٠ .

يقيد (الرصيد النهائي لرأسمال الشريك (١) ٧٠,٠٠٠ – ٤٢,٠٠٠) = ٢٨,٠٠٠ لحساب ودائع المستثمر (١) لدى البنك المركزي .

خسارة رأسمال المستثمر (٢) = ٦٠,٠٠٠ X ٢,٠٠٠,٠٠٠ ÷ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ = ١٢,٠٠٠ .

يقيد (الرصيد النهائي لرأسمال الشريك (٢) ٢٠,٠٠٠ – ١٢,٠٠٠) = ٨,٠٠٠ لحساب ودائع المستثمر (٢) لدى البنك المركزي .

مجموع المبالغ المقيدة على الحسابات أو لها = – ٦,٠٠٠ + ٢٨,٠٠٠ + ٨,٠٠٠ = ٣٠,٠٠٠ = الرصيد النهائى لحساب عملية التمويل لدى البنك المركزي .

يغلق حساب عملية التمويل .

المشاركة المتناقصة

الفرق الوحيد بين المشاركة الجارية والمشاركة المتناقصة هو أن رأسمال المستثمر يخفض تدريجيا بنسبة معينة من حصة ربح رأسمال البنك المركزي.

مثال: (جميع الأرقام بالوحدات النقدية)

المعطيات

بهدف إقامة مشروع، وقع البنك المركزي عقد مشاركة متناقصة مع مستثمر أجنبي صيني.

يدفع رأس المال بحسب تقدم العمل. يتحمل البنك المركزي التكاليف بالعملة المحلية. المستثمر الأجنبي يتحمل التكاليف بالعملة الأجنبية. معدل تخفيض رأسمال المستثمر الأجنبي ٨٠٪ من ربح البنك المركزي. سعر الصرف: كل ١٠ وحدات نقدية محلية = وحدة يوان صيني.

الحل

- بنهاية السنة الأولى بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع:

إجمالى الربح = ١,٠٠٠,٠٠٠.

أعداد رأس المال المستثمر: البنك المركزي = ٤٠,٠٠٠,٠٠٠، المستثمر = ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ مجموع الأعداد = ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠.

ربح البنك المركزي = ١,٠٠٠,٠٠٠ X ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ÷ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ = ٤٠٠,٠٠٠.

الرصيد النهائي لرأسمال المستثمر الصيني بعد توزيع الربح = ٤,٠٠٠,٠٠٠.

قيد لحساب المستثمر الصيني بقيمة التخفيض = ٨٠٪ X ٤٠٠,٠٠٠ = ٣٢٠,٠٠٠.

فيصبح رأسمال المستثمر الصيني = ٤,٠٠٠,٠٠٠ – ٣٢٠,٠٠٠ = ٣,٦٨٠,٠٠٠.

- بنهاية السنة الثانية:

إجمالى الربح = ٣,٠٠٠,٠٠٠.

تم توزيع الربح بحسب أعداد رأس المال المستثمر في اليوم:

حصة البنك المركزي في الربح = ٢,٠٠٠,٠٠٠.

الرصيد النهائي لرأسمال المستثمر الصيني بعد توزيع الربح = ٣,٦٨٠,٠٠٠.

قيد لحساب المستثمر الصيني بقيمة التخفيض = ٨٠٪ X ٢,٠٠٠,٠٠٠ = ١,٦٠٠,٠٠٠

فيصبح رأسمال المستثمر الصيني = ٣,٦٨٠,٠٠٠ – ١,٦٠٠,٠٠٠ = ٢,٠٨٠,٠٠٠ .

- بنهاية السنة الثالثة :

إجمالى الربح = ٣,٨٠٠,٠٠٠ .

تم توزيع الربح بحسب أعداد رأس المال المستثمر في اليوم :

حصة البنك المركزي في الربح = ٢,٠٠٠,٠٠٠ .

الرصيد النهائي لرأسمال المستثمر الصيني بعد توزيع الربح = ٤,٠٠٠,٠٠٠ .

قيد لحساب المستثمر الصيني بقيمة التخفيض = ٨٠٪ X ٢,٠٠٠,٠٠٠ = ١,٦٠٠,٠٠٠

فيصبح رأسمال المستثمر الصيني = ٤,٠٠٠,٠٠٠ – ١,٦٠٠,٠٠٠ = ٢,٤٠٠,٠٠٠ .

- بنهاية السنة الرابعة :

إجمالى الربح = ٩,٠٠٠,٠٠٠ .

تم توزيع الربح بحسب أعداد رأس المال المستثمر في اليوم :

حصة البنك المركزي في الربح = ٥,٥٠٠,٠٠٠ .

الرصيد النهائي لرأسمال المستثمر الصيني بعد توزيع الربح = ٤,٢٠٠,٠٠٠ .

قيمة التخفيض = ٥,٥٠٠,٠٠٠ X ٨٠٪ = ٤,٤٠٠,٠٠٠ أكبر من رصيد رأسمال المستثمر من قبل المستثمر الصيني .

قيد لحساب المستثمر الصيني تسديدا لرصيد حصته في رأس المال = ٤,٢٠٠,٠٠٠ .

فيصبح رأسمال المستثمر الصيني = ٤,٢٠٠,٠٠٠ – ٤,٢٠٠,٠٠٠ = ٠ .

فتؤول ملكية المشروع كاملا إلى البنك المركزي .

القسم الثالث : تقديم عملة بديلة عن العملة العالمية

من المعروف تاريخيا أن الذهب هو المعدن الوحيد المقبول كغطاء لعملة التداول في المعاملات الدولية . ولكن فشل استمرار الدولار الأمريكي كعملة عالمية يمكن استبدالها بالذهب، وذلك بسبب تركزه على تثبيت سعر الذهب، بينما الذهب سلعة ذات سعر يتغير وفق الطلب والعرض . ونتيجة لذلك لم تعد حقوق المصدرين والدائنين الأجانب مصانة .

يمكن اعتماد عملة بديلة من قبل جميع أو بعض الدول، إذا ما ثبت سعر العملة البديلة بما يعادل كمية ذهب معينة. لنقل مثلا: كل وحدة نقدية من العملة البديلة = ٠.٠٠١ أونصة ذهب.

يصدر العملة البديلة بنك محايد يبيعها للبنوك المركزية مقابل استلامه منهم كمية الذهب المحددة، ويشتريها منهم مقابل تسليمه لهم كمية الذهب المحددة، ولبنك العملة البديلة، بناء على طلب البنك المركزي، إيداع العملة البديلة في حساب البنك المركزي لديه لإتمام عمليات التقاص وإجراء المدفوعات.

يحدد بنك العملة البديلة يوميا سعر صرف العملة البديلة وفق تقلبات سعر الذهب في السوق، وبالتالي تحدد البنوك المركزية يوميا أسعار صرف عملاتها مقابل العملة البديلة.

القسم الرابع: أفغانستان تواجه التحديات

أفغانستان أرض مغلقة بالكامل تبلغ مساحتها ٦٥٢,٨٦٠ كم مربع تقع في قلب المركز الجنوبي لقارة آسيا، تحدها باكستان من الشرق والجنوب، وإيران من الغرب، ومن الشمال تركمنستان وأوزباكستان وطاجكستان، ولها حدود ضيقة مع الصين في أقصى الشمال الشرقي.

في عام ٢٠١٩ بلغ تعداد سكان أفغانستان ٣٨,٠٤١,٧٥٧، ربعهم فقط يسكن المدن، أما المزارعون والرعاة فيتوزعون في بقية البلد وغالبا ما يوجدون على ضفاف الأنهر. وجميع سكان أفغانستان مسلمون، ٨٠٪ منهم من السنة الأحناف، أما تركيبتهم العرقية، فيمثل الباشتون حوالي ٤٠٪ من عدد السكان بينما يشكل الطاجيك ٢٥٪ من الأفغانيين.

تمثل سلسلة جبال الهندوكش المَعلم الجغرافي الرئيسي لأفغانستان، فهي تمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي وتقسم مع تفرعاتها أفغانستان إلى ثلاث مناطق جغرافية مختلفة؛ منطقة المرتفعات الوسطى ومنطقة السهول الشمالية ومنطقة المسطحات الجنوبية الغربية.

تروى الأنهار في الشرق مساحة ٨٣,٠٠٠ كم مربع. ويعد نهر كابل أهم مجرى مائي في الشرق. ويروى نهر الآميو داريا الذي يبلغ طوله ٢٥٤٠ كم مساحة من الأرض تبلغ حوالي ٢٤١,٠٠٠ كم مربع في الشمال والشمال الشرقي من البلاد. أما الأراضي الخصبة في الشمال الغربي فتعتمد في ريّها على نهر هاريرود. بينما يروى نهر الهلمند أكثر من ٢٥٩,٠٠٠ كم مربع في الجنوب الغربي.

تقدر الثروة المعدنية في أفغانستان بتريليونات الدولارات، إذ تقدر قيمة الحديد والنحاس في المناجم المكتشفة بحوالي ٨٥٣ مليار دولار، ويستخرج الأفغان الزمرد من حقل بوزمال في وادي بنجشير بطريقة بدائية.

تبين إحصائيات البنك الدولي أن عدد سكان أفغانستان حاليا يصل إلى ٤٠,٥٥٠,١٧٦ منهم ١٩,٥٧٢,٥٣٢ من الإناث والباقى البالغ ٢٠,٩٧٧,٦٤٤ هم من الرجال، وأن العمر الوسطى ١٨ عاما، وأن تعداد سكان كابل وحدها يقدر في عام ٢٠٢١ بحوالي ٤,٣٣٥,٧٧٠ نسمة، وأن الناج القومي المحلي في عام ٢٠٢٠ كان ١٩.٨١ بليون دولار.

كما تشير الإحصائيات إلى تدني دخل الفرد في أفغانستان، فبينما في عام ٢٠١٩ كان نصيب الفرد من الناتج القومي ٥٠٧ دولارات، بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الباكستاني بنفس السنة إلى ١٢٨٥ دولار.

ووفقا لصندوق النقد الدولي، فإن نسبة الديون الحكومية إلى الناتج القومي في عام ٢٠٢٠ هي ٧.٨٪، وأن إحتياطي الذهب في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ كان ٢١.٨٧ طن، يقدر سعر الطن منه حاليا بحوالي ٥٦ مليون دولار، وأن صادرات أفغانستان عام ٢٠٢١ بلغت ٧٧٦.٧٣ مليون دولار وأن المستوردات في عام ٢٠٢٠ بلغت ٦,٥٣٧.٦٤ مليون دولار بحسب الإحصائيات الأفغانية المركزية. وعن البنك المركزي الأفغاني فقد وصل العجز في الحساب الجاري إلى ٨٩٣.٥١ مليون دولار في عام ٢٠٢٠.

وللتعرف على كيف يمكن لأفغانستان مواجهة التحديات، من المفيد أخذ العبر من تجربة الصين في الوصول لأن تكون معجزة إقتصادية بعد أن كانت بلداً فقيراً جداً.

في عام ١٩٥٠ تعرضت الصين لأكبر دمار إجتماعي عرفته البشرية في القرن العشرين، وذلك كان بسبب محاولة تصنيع الصين في بلد يعتمد على الزراعة. بدأ الإصلاح في الصين عام ١٩٦٧ بتحسين مستوى معيشة الفلاحين وخفض ظاهرة نقص الغذاء، وفي نفس الوقت اهتمام كبير برفع مستوى التعليم. بعد عام ١٩٧٩، تدفقت الأموال إلى الصين للاستثمار في الصين. يقول البنك الدولي أنه قد خرج ٨٥٠ مليون صيني من دائرة الفقر، وأنه من المتوقع أن يتم التخلص من الفقر في الصين بالكامل عام ٢٠٢٠. والآن أصبحت الصين مصنع العالم.

ولكن؛ تعمقت ظاهرة عدم المساواة والتفرقة بين أهل المدن وأهل القرى، مما جعل الحكومة الصينية تعمل حاليا على تحول النمو الاقتصادي من الاعتماد على التصدير إلى زيادة الاستهلاك المحلي الذي رفع الولايات المتحدة الأمريكية لتكون قائدة العالم المعاصر.

آخذين بعين الاعتبار الإيجابيات في الاقتصاد الأفغاني، والتي تشمل انخفاض الكثافة السكانية، وملاءمة متوسط العمر للتشغيل، والانخفاض النسبي للديون بالعملات الأجنبية، وتوفر الموارد الطبيعية، وبقاء رصيد احتياطي نقدي معقول، فإنه يمكن لأفغانستان مواجهة التحديات باتباع التوصيات التالية بحكمة وصبر؛

أولا: توفير الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي؛

- المحافظة على علاقات جيدة مع الدول المجاورة، ومكافحة الإرهاب، وإبعاد مصادر الفتن، فيتحقق الأمن والاستقرار السياسي.
- التوقف عن قبول المنح المشروطة والقروض للمحافظة على سيادة الدولة واستقلالها.
- إصدار الكمية اللازمة من النقود، بدون غطاء للعملة، لدفع جميع التزامات الدولة بالعملة المحلية، وذلك حتى يشعر المواطنون بالطمأنينة والاستقرار وهو خير ضمان لاستمرارية الحكم.

ثانيا: تطبيق النظام النقدي المقترح لتمكين الدولة من توفير النقود المحلية بحرية تامة.

ثالثا: رفع مستوى معيشة الأفغان وتخفيض معدل البطالة؛

- ربط الأجور والرواتب بالإنجاز في العمل.
- تنمية القطاع الزراعي والرعوي بما يحقق إشباع إحتياجات الشعب ورفع مستوى معيشة المزارعين بما في ذلك الاسكان، وتحسين أسلوب مياه الشرب والري.
- تطوير مستوى التعليم الإسلامي للذكور والإناث مع التركيز على المهارات والخبرات البناءة اللازمة لمتطلبات التنمية.
- تقديم خدمات علاجية لبناء أجيال قوية تتحمل أعباء التنمية.

رابعا: التوجه إلى التصنيع؛

- بناء بنية تحتية وسكك حديدية وطرق برية ونظم تنقلات وكهرباء واتصالات جيدة.

- الانتقال إلى الصناعات الثقيلة وأعمال المناجم الأساسية المطلوبة للمعيشة مثل صناعات الحديد والصلب والبلاستيك.

خامسا: استخراج الثروات المعدنية التي في باطن الأرض؛

- وذلك بمشاركة المستثمرين الأجانب بعد أن تصبح الدولة من القوة لفرض أفضل الشروط.
- قد تضطر الدولة لاستخراج معادن بهدف توفير العملات الأجنبية في المراحل السابقة فيكون ذلك في حدود ضيقة جدا وبأفضل الشروط الممكنة وبأسلوب المشاركة المتناقصة وإذا تعذر فبطريق البيع الآجل.

ولما كان عدد السكان في أفغانستان منخفضا لدرجة لا تسمح بتحقيق التنمية المرجوة، وأن عدد النساء يقارب عدد الرجال، لذلك يكون من الضروري تشغيلهن مرتديات اللباس الإسلامي الشرعي وغير متزوجات ولا يربون أطفالا.

الخاتمة

بخلاف الأنظمة الاقتصادية التضخمية القائمة، فإن النظام المقترح يقدم نظاما إنتاجيا متكاملا يتوافق مع المتطلبات المعقدة لهذا العصر والتقدم التقني المتسارع فيه، وذلك في مصلحة كل الشعب ولتوفير فرص استثمارية أفضل، ولكنه ليس في مصلحة المفسدين، لذلك فمن المتوقع أن يواجه من قبل المتسلطين المتحكمين في الانتاج وأسواق المال.

لا شك أن المقترحات المقدمة تختلف اختلافا كبيرا عما قدمه الكثير من الباحثين، ولكن الضغوط المستقبلية ستضطر الناس آجلا أو عاجلا للبحث عن أنظمة بديلة تعكس اقتصادا عادلا يلبي متطلبات الشعوب.